كانت نتيجة الانتخابات التركية الأخيرة مخيبة للآمال بالنسبة لحزب العدالة والتنمية الذي اعتاد على الحصول على نتيجة مريحة ـــ في كل مرة منذ العام 2002 ــ تتيح له تشكيل الحكومة بمفرده، ثلاث دورات متتالية استطاع فيها حزب العدالة والتنمية أن يحصد أغلبية مقاعد البرلمان، وفي الانتخابات الأخيرة جاء فوز حزب العدالة والتنمية بطعم الهزيمة، إذ لم يتمكن من الحصول على النسبة التي كان يطمح إليها.

حملت نتيجة الانتخابات أيضًا مفاجأة جديدة وهي دخول لاعب سياسي جديد لم يكن من المتوقع وجوده داخل المشهد السياسي، وهو حزب الشعوب الديمقراطي (الكردي) الذ حاز أكثر من 13 في المائة من إجمالي مقاعد البرلمان. وهذه النسبة بلا شكل هي خصماً من رصيد حزب العدالة والتنمية.

لم تستطع النخب السياسية الاتفاق على حكومة ائتلاف وطني فالخلافات بين الأحزاب الفائزة في الانتخابات عميقة، وتاريخ الحكومات الائتلافية بين الأحزاب التركية لتشكيل حكومة له سمعة سيئة إذ نادراً ما تكمل فترتها البرمانية، إضافة إلى الصراع الحزبي دائما ما كان يشل عمل الحكومة فتسقط في دائرة الاضطراب وعدم الاستقرار.

ومع قرار الرئيس التركي رجب طيب اردوجان بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة للخروج من تلك الحلقة المفرغة، فإن تركيا الأردوغانية تقف على مفترق طرق حقيقي. إذ لا يخفى الدور الإقليمي والدولي التي تلبعه تركيا والذي لا يروق لكثير من القوى الإقليمية والدولية ولدى هؤلاء سعي حثيث لرؤية حزب العدالة والتنمية خارج دائرة صنع القرار في تركيا.

تركيا النشطة، المدافعة عن حقوق الشعوب، ذات الخلفية الإسلامية، والتي استطاعت أن تنقل تركيا اقتصاديا نقلة بعيدة، هي غير مرغوب فيها، ولنا أن نتخيل أن محكمة العدل الدولية تحقق في تورط أردوغان في جرائم حرب في سوريا، أردوغان وليس بشار!!!. هكذا تدار المؤسسات الدولية وهكذا هي التجربة التركية وأثرها على المجتمع الدولي.. أصبح غير مرحب بها.

في ظل تعقيدات هذا المشهد داخليا وخارجيا تأتي الانتخابات البرلمانية التركية المقرر إجراؤها في نوفمبر القادم محملة بكثير من السيناريوهات.

فمن المحتمل أن تخرج نسبة حزب العدالة والتنمية من الانتخابات المبكرة كما هي ويحتاج إلى الدخول في ائتلاف لتشكيل حكومة وفي ظل فشل التوافق مع أي من الأحزاب على إثر الانتخابات السابقة، فإن الحقيقة أن فوز الحزب بهكذا نتيجة سيكون بطعم الخسارة وستشهد تركيا لا شك تغير سياسيا كبيرا داخليا وخارجيا.

وأما الاحتمال الآخر والذي تشير إليه عدد من استطلاعات الرأي داخل تركيا هو زيادة نسبة المقاعد التي سيحصل عليها حزب العدالة والتنمية إذا أجريت الانتخابات الآن، والذي تمكنه من تشكيل الحكومة منفرداً، ولكن دون القدرة على الحصول على الأغلبية التي تمكنه من إجراء تعديلات دستورية.

لا شك أن هناك عددا من المتغيرات ستلقي بظلالها خلال تلك الانتخابات البرلمانية:

المتغير الأمني: فعودة حزب العمل الكردستاني لحمل السلاح وللعنف مرة أخرى وعودة التفجيرات والاغتيالات إلى المناطق الكردية، كذلك المواقف السياسية التي أبداها حزب الشعوب الديمقراطي والتي فسرت على أنها تعاطفا منه تجاه تلك العمليات تلك الحالة الأمنية شكلت سلاحا ذو حادين، فمن ناحية خسر حزب الشعوب (الكردي) كثيراً من المتعاطفين معه من غير الأقلية الكردية وتشير كثير من الإحصائيات أن حزب الشعوب الديمقراطي حصل عن نسبة لا بأس بها من خارج الأقلية الكردية.

لكن من ناحية أخرى فيصعب على الناخب الكردي أن يعطي صوته في صندوق الاقتراع بحرية كاملة، فالسلاح هنا هو سيد الموقف والتهديدات التي ترسل للمواطنين الأكراد تحذرهم من إعطاء أصواتهم لأي حزب غير حزب الشعوب هي تهديدات جدية، فالمنطقة أو القرية التي تعطي صوتها لغير حزب الشعوب تصبح هدفا مباشراً لعمليات

حزب العمال وتكون عرضة للتفجيرات والاغتيالات في أوساط أبنائها.

لذلك فعودة حزب العمال الكردستاني للسلاح له تأثير سياسي مباشر على مجمل الأصوات التي من الممكن أن يحصل عليها حزب العدالة والتنمية، فهناك نسبة لا بأس بها كان الحزب يحصل عليها في الانتخابات السابقة، لكن هذا كان وقت اتفاق السلام مع حزب العمال، وأمان الناس من عقابه المسلح. ومع عودته أصبح الأمر من الصعوبة بمكان.

المتغير الاقتصادي: لا شك أن حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها تركيا عقب الانتخابات البرلمانية ألقت بظلالها على الحالة الاقتصادية فهناك حالة من التراجع الاقتصادي وانخفاض في العملة التركية، وهنا يلعب الإعلام دوره فإذا فسرت حالة التراجع بأنها نتيجة سياسات حزب العدالة والتنمية الاقتصادية فلا شك أن هذا سيكون خصما من رصيد الحزب، ولكن من جهة أخرى إذا أردك الناخب التركي أن هذا التراجع نتيجة الدخول في مستنقع الائتلاف والتحالفات الانتخابية مع الأحزاب ذات الاتجاهات المختلفة خاصة مع الخبرة السيئة في التاريخ السياسي التركي لتلك الائتلافات. فإن هذا سيدفع الناخب التركي لاختيار الاستقرار السياسي حتى يتحسن الاقتصاد وهو في النهاية ما سيأتي في صالح حزب العدالة والتنمية.

المتغير الداخلي (داخل حزب العدالة والتنمية): وهي محاولة الحزب التصحيح من الأخطاء التي من المرجح أنها كانت سببا في تراجع الحزب، منها على سبيل المثال القانون الداخلي الذي يحرم النائب الذي فاز لثلاث دورات برلمانية من الترشح مرة أخرى، ومثل هذا كارثة حزبية إذ خسر الحزب عددا كبيرا من الكفاءات والقيادات الجماهيرية التي كان لها تأثير شعبي كبير مقابل عدد من الشباب ضعيفي الخبرة السياسية.

كذلك ترشيح عدد من الشخصيات ليسوا على صلة كبيرة بالمناطق والدوائر المرشحين بها، خاصة من المناطق الريفية والتي يلعب فيها المكون الشخصي والوضع داخل المجتمع عاملا حاسما أكثر من الرؤية والبرنامج السياسي للحزب.

يرى كثير من المحللين أن هناك تقاعسا من مؤيدي حزب العدالة والتنمية بالإدلاء بأصواتهم إذ أنهم اعتادوا بشكل كبير على فوز حزبهم، هذا التراخي أدى إلى تراجع كبير في نسبة مع حصل عليه الحزب من أصوات. ويحتاج الحزب إلى عملية شحذ لمؤيديه والمتعاطفين معه للإدلاء بأصواتهم.

كل تلك الأخطاء وغيرها إذا شرع حزب العدالة والتنمية في تصحيحها فبلا شك سيكون هناك تجاوبا شعبيا معها. وستؤثر في النتيجة النهائية للانتخابات التركية في صالح حزب العدالة والتنمية.

إضافة إلى تراجع المشروع السياسي الذي كان يطرحه أردوغان من تعديل الدستور وتحويل النظام السياسي في تركيا إلى نظام رئاسي بدلا من برلماني هذا المشروع الذي استغلته المعارضة في الهجوم على الحزب، وهو تراجع الآن ولم يعد يحظى بأولوية سياسية كبيرة لدى حزب العدلة والتنمية. وهو الأمر الذي سيحفف من حدة هجوم المعاضرة على الحزب ووصفه بمحاولة الهيمنة على الحياة السياسية في تركيا.

ومع كثرة تلك المتغيرات فإن المشهد داخل تركيا مفتوح على مصراعيه والأحداث تتوالى داخليا وخارجيا ورؤية الناخب تتأرجح مع كل تطور تشهده البلاد، والإعلام يلعب دوره في التأثير على الناخبين لذلك تبقى الساحة مفتوحة على كافة النتائج دون ترجيح.

لكن يبقى حزب العدالة والتنمية أيا ما كانت النتيجة لاعبا أساسيا لا يمكن تجاوزه وبصرف النظر عن النتيجة فإن المؤشرات السياسية تدفع إلى استمرار تلك الحقبة السياسية في تركيا وأن الحديث عن قرب أفولها يحتاج إلى قدر كبير من إغفال النظر عن الواقع، هذا ما يراه كثير من المحللين الغربيين. ونراه نحن أيضا.

كاتب المقالة : أحمد عمرو
تاريخ النشر : 17/09/2015

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com